المبحث الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية للجنة بازل المصرفية

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية تتوقف على ضرورة احترام مجموعة من المبادئ هي[1]:

-أن يكون للرقابة الداخلية أهدافا محددة بدقة ووسائل مناسبة.

-وجود ارتباط منسق بين وظائف الرقابة الداخلية.

-أن تمتلك المؤسسة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر المختلفة.

-الفصل الدقيق بين الوظائف ومستوى إشراف ملائم.

-وجود إجراءات لتطبيق سياسة الرقابة الداخلية.

-أن تمتلك المؤسسة نظام محاسبي دقيق وموثوق به ليعكس صورة صادقة عنها.

-وجود لجنة قوية للتدقيق الداخلي.

-وجود نظام معلومات فعال ومؤمن.

- **دور لجنة المراجعة في تفعيل الرقابة الداخلية:**

[1] Jacob, A. S. (2001). Management des risques bancaires. Paris: AFGES édition, p 36-41.

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في جهاز الرقابة الداخلية، إذ تهدف إلى التأكد من سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية حيث يشترط في لجنة المراجعة الداخلية توفر مايلي:

-توفير وسائل كيفية وكمية كافية لتحقيق وتنفيذ المهام المخططة.

- استقلالية وعدم الانحياز التام في تأدية المهام.

-أهداف محددة بوضوح.

-تحديد دقيق للوظائف بما يسمح بتغطية المخاطر، ومستوى كفاءة لا يستثنى أي مجال للخطر.

-خطة تدقيق متعددة السنوات تسمح بتغطية كل النشاطات وفق تكرار ملائم.

-تقنيات متخصصة تسمح باستخلاص أكبر حصة من الموارد المتاحة.

-عمل ذو نوعية يخلق قيمة مضافة.

المطلب الثاني: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية الإداري

الفرع الأول: الاستبانة:

وهي مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تتعلق بكافة المجالات والأنشطة الخاصة بالرقابة الداخلية ، وتوزع على العاملين لتلقي الردود عليها بنعم أو لا، ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبقة داخل البنك، ويراعى في إعداد هذه القائمة كيفية صياغة الأسئلة من جهة وشموليتها لكافة الأفراد و المستويات الإدارية الذين لهم علاقة بموضوع التقييم من جهة أخرى[1]، ورغم سهولة الاستبانة كوسيلة لفهم النظام وسهولة الرجوع إليها وشموليتها على تفصيلات كثيرة إلا أنه يعاب عليها أنها تتعلق بأجزاء من النظام ولا تظهر النظام كوحدة واحدة مترابطة.

[1] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2000، ص115.

الفرع الثاني: الوصف التحليلي

يصف المدقق نظام الرقابة الداخلية من خلال توثيق الإجراءات وتسلسلها ويبين نواحي القوة والضعف ويعرف الدفاتر والسجلات المستخدمة ومصادر الوثائق ويبين مدى ملائمة الإجراءات الرقابية وما يترتب عليها من مخاطر رقابية وهذه الطريقة سهلة إلا أنها تشكل صعوبة في الرجوع إليها بسبب الكم الكبير من الوصف للعمليات والأنشطة، وهذا الأسلوب عادة ما يكون صالح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث نظام الرقابة بسيط ومحدود ويكتفي بعض المراجعين بالحصول على وصف للخصائص الرئيسية للرقابة الداخلية للوظائف الكبيرة كتقديم الخدمات، المشتريات، التحصيل النقدي... الخ[1].

الفرع الثالث: خرائط التدفق

يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات البنك في شكل خريطة تدفق (معبرا عنها على شكل رموز أو رسومات) تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية (المصدر الذي أعد المستند والجهة التي يرسل إليها)، والمستندات التي تعد في كل خطوة، والدفاتر التي تثبت بها والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها)، ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها. وتتميز هذه الخرائط بأنها تعطي لمعدها ولقارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة وتمكنه بسهولة من الحكم على مدى جودته.

وعند إعداد الخرائط يجب مراعاة ما يلي[2]:

- يجب استعمال الكتابة بجانب الرموز والرسوم لتكون الخريطة أسهل في الفهم،

- إذا لم تكن الخريطة واضحة تماما يمكن إضافة معلومات في أسفلها لزيادة الإيضاح،

- يجب أن يوضع بالخريطة مصدر كل مستند (الإدارة أو القسم الذي أعده) والجهة التي يرسل إليها.

---

[1] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق ذكره، ص113-114.
[2] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق ذكره، ص115.

المطلب الثاني: تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المالي

الفرع الأول: أدوات تحليل مصادر المعلومات المالية:

المؤشرات المالية يمكن استخدامها لتحديد قوة البنك وضعفه، وتستخدم النسب المالية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع، أي أن الأداء االمالي يعتمد على نسب بسيطة من خلال استخدام مؤشرات مالية يقوم من خلالها تقييم وضع المنشأة الحالي وذلك لتسهيل دراسة وضعيتها المستقبلية. يمكن تقسيم مصادر المعلومات المالية اللازمة لتحليل الوضعية المالية للبنك إلى نوعين رئيسيين[1]:

-تشمل **المصادر الداخلية** على القوائم المالية والمذكرات والملاحظات المرافقة لها بالإضافة إلى تقارير مجلس الإدارة ، تقرير مراقب الحسابات...الخ.

-**المصادر الخارجية:** يعتبر من المفيد تحليل المعلومات المالية لبنك معين، مقارنتها بما هو قائم في البنوك المنافسة، ولذلك يعد تجميع المعلومات عن المؤسسات المصرفية مفيد لعملية التحليل .

يتاح للمحلل مجموعة متنوعة من أدوات التحليل ويمكنه الاختيار من بينها ما يلائم الغرض من التحليل وعليه سيتم التعرض إلى ما يلي[2]:

- **تحليل القوائم المالية:** يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها، والحكم على نتائج الأعمال للمنظمات، وذلك بهدف إتاحة المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة العليا وغيرها من الإدارات المتخصصة من المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها، بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ،2001ص 31.

[2] د.حولية يحي، محاضرات في التدقيق البنكي، مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثانية ماستر تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، السنة الجامعية 2018، 2019، ص88.

[3] عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000ص 147.

❖ **تحليل النسب:** يعتبر تحليل النسب هو أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع، وتمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في معظم الأحوال مفاتيح استدلال ومعرفة وإذا ما تم تفسيرها تفسيرا سليما فإنها ترشد المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

ولأن النسب مثل أدوات التحليل الأخرى ذات توجه مستقبلي فإن المستخدم يجب أن يكون قادرا على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما تتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل، وعلى ذلك فإن جدوى النسب المالية تعتمد على تفسيرها بذكاء ومهارة وهو ما يمثل أصعب جانب في تحليل النسب. وتتأثر النسب خاصة بمؤسسة ما بعوامل متعددة مثل ظروف التشغيل الداخلية ظروف العمل العامة، السياسات الإدارة، المبادئ المحاسبية وفيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية على وجه التحديد فإنها تؤدي إلى مقارنات غير موضوعية في حالة قيام المنشأة بتغيرات محاسبية، لذلك يجب على المحلل أن يتأكد تماما من أن الأرقام المستخدمة في حساب النسب صالحة ومنسقة. وفي وقتنا الحالي أضحى القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحة ومطلب أساسي لمختلف الأطراف متمثلة في مراجع الحسابات الخارجي المستقل نفسه والمجتمع المالي من مستخدمي القوائم االمالية وإدارة البنك وحتى الجهات الحكومية.

الفرع الثاني: مراجعة أوجه التلاعب في القوائم المالية

نظرا لكبر حجم القيود التي تتم يوميا في دفاتر البنك أدى ذلك إلى وقوع أخطاء أثناء إثبات العمليات المحاسبية، مما زاد أهمية وجود نظام رقابة داخلية مصمم بطريقة سليمة يضمن اكتشاف الأخطاء وتصحيحها. ومن أهم الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية نجد، الأخطاء غير المتعمدة: و هي الأخطاء التي ارتكبت دون سابق إصرار وبحسن نية، أي عن غير قصد مثل أخطاء الحذف أو السهو كعدم إثبات عملية بأكملها أو إحدى طرفيها عند التسجيل الأولي لها في اليومية المساعدة أو عدم ترحيل طرفي العملية أو إحداهما إلى حساباتها الخاصة.

والأخطاء المتعمدة: تعرف على أنها " كافة التصرفات التي تقدم على أساس التدليس وخيانة الأمانة" أي هي الأخطاء التي ارتكبت بسابق إصرار بحيث تكون هناك نية الغش أو على الأقل تقدير إخفاء الحقيقة وهذه الأخطاء أكثر خطورة بما يصاحبها من نية إخفاء الحقيقة وما تمليه من عدم الأمانة كالتلاعب في البيانات المحاسبية[1].

[1]د.حولية يحي، مرجع سابق ذكره، ص89.